مجلــة البحث القانوني و السياسي
Journal of Legal and Political Research
ISSN2543-3881 EISSN: 2588-2368
المجلد:3 / العدد2 / السنة:2018 / ص ص1-16

دور وسائل الإعلام الجزائرية في محاربة الهجرة الغير الشرعية ومساهمتها في الاستقرار الأمني في بلدان البحر المتوسط

د:زينب لموشي
lemmouchiz@yahoo.com
جامعة 20 أوت 55 سكيكدة

ملخص :

احتلت قضية الهجرة غير الشرعية للشباب عبر البحر المتوسط مساحة واسعة من اهتمام وسائل الإعلام، وعدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والإقليمية، خصوصا بعد أن باتت هذه الظاهرة مشكلة تؤرق الدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين والمتمثلة في دول الإتحاد الأوروبي، حيث أخذت هذه الظاهرة أبعادا أمنية خطيرة، خاصة بعد اقترانها بتهديدات وتحديات أخرى كالجرائم وتجارة المخدرات والإرهاب ...إلخ، مما أدى إلى خلق توترات في المنطقة المستقبلة أثر في عملية صنع القرار المتعلقة بالسياسة الأوروبية اتجاه الهجرة عموما. وتحاول البلدان المتضررة من هذه الظاهرة سواء التي تمثل طريق للهجرة أو الوجهة النهائية لها القيام بعدة إجراءات لمكافحة الظاهرة مستعينة في ذلك بكافة الوسائل المتاحة، ومنها وسائل الإعلام، لما لها من تأثيرات في الرأي العام ونشر الوعي في المجتمع والتنويه بالمخاطر الأمنية لهذه الظاهرة.

ومن خلال هذه الورقة البحثية سأتناول موضوع الهجرة غير الشرعية من جانب نظري لفهم أسبابها والمشاكل التي من الممكن أن تسببها بالنسبة لأمن الدول واستقرار المجتمعات، وسنحاول التعريج على بعض الاتفاقيات الدولية والإجراءات الداخلية التي اتخذتها بعض هذه الدول للتصدي للظاهرة، مع استقراء المكانة والدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في مكافحة هذه الظاهرة، وعليه جاءت هذه الورقة البحثية للبحث في إشكالية مفادها: **ما هو دور وسائل الإعلام الجزائرية في محاربة الهجرة غير الشرعية؟ و ما مدى مساهمتها في الاستقرار الأمني في بلدان البحر المتوسط ؟**

مقدمة :

استفحلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بطريقة سريعة جدا لدى شريحة كبيرة من الشبابالعربي و الشباب الجزائري بالخصوص، إذ تعد انتهاكاً لقوانين الهجرة "في البلاد المستقبلة" حيث يغادر المهاجر الوطن سرًّا وبطريقة غير قانونية، ويعرض نفسه للخطر حتى يمكن أن نطلق عليها "رحلة الموت" وذلك لكونها رحلة نحو المجهول ومغامرة يجهل فاعلُها، عواقبها ونتائجه،[1] فنجد شابا في مقتبل العمر يمتطي الموت بحثا عن مستقبل أفضل يكد في العمل من اجل تجميع مبلغ الهجرة السرية والتي غالبا ما يكون قد جمع ثمن موته الدر يع على احد الشواطئ فينتهي به الحلم نهاية مأساوية وقد يحالفه الحظ حينا فيصل إلى البلاد المرجوة لكن غالبا ما يقع على يد حراس السواحل، هذا هو حال الآلاف من الشباب اليوم يفضلون الموت هربا من جحيم أوطانهم غير آبهين لحياتهم أو ما ينتظرهم هدفهم غد أفضل في بلاد أخرى، والغريب في هذه القضية أنهم على علم كبير بانعكاساتها المختلفة فالظروف غير القانونية "للحراقة " كما نسميها

[1] -http://www.sis.gov.eg/A‹r/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=90820#.VxWO0NThDIU

باللغة العامة غالبا ما توجه وجهة غير شرعية أن كتب لهؤلاء الوصول غالبا ما تستغل هده الفئات الشبابية في التهريب والمخدرات والموت المحقق نتيجة غياب الحقوق المدنية والاستغلال الوحشي لهؤلاء، ناهيك عن الاتجار البشري و ممارسة الدعارة و الإرهاب.....

و تعد وسائل الإعلام في المجتمع المصدر الأهم الذي يستقي منه المشاهد أو القارئ أهم المعلومات التي تخصه أو تلك التي تستقطب اهتماماته المختلفة فمع تطور دور الإعلام ودخول التكنولوجيات الحديثة سواء في المجال السمعي أو البصري جعلت من العالم قرية صغيرة حسب الرأي الماكلوهاني هذا ما يزيد من سرعة تداول الأخبار في حينها، فالهجرة السرية أو قوارب الموت كما يسميها بعض الإعلاميين أصبحت الآن مادة دسمة تتداولها وسائل الإعلام في قالب يرهب ويرعب الشباب فلم يعد موعد خبري إلا ووجدنا في الصدارة موضوع الهجرة غير الشرعية، و اتخاذ وسائل الإعلام لأساليب الترهيب والتهويل والكشف عن أسرار الهجرة غير الشرعية و تسليط الضوء على نتائجها فنجد وسائل الإعلام تتداول هلاك العشرات من الشباب الهارب وأخرى تتناول اعتقال المئات والغريب في الأمر إن هذه الفئة غالبا ما تكون مثقفة وتحاول تجسيد مبدأ الهروبية من الوطن إلى الضفة الأخرى بحثا عن اسم أفضل، وبذلك يكون الإعلام هو السلاح الأول لمواجهة هذه الظواهر والتوعية بمخاطرها، فالإعلام أداة وقاية لتوعية المواطنين قبل وقوع الخطر ، والملاحظ في الأمر أن الهجرة اتخذت أشكالا جديدة على مستوى المرشحين والغايات والتكيف مع الوضعية العالمية التي تشهد تحولات مستمرة .[1]

ويبدو الإعلام في ظل هذه العوامل أحد الأسباب القوية التي ما زالت تؤثّر في قرارات المهاجرين في العالم، ولقد زادت أهمية الدور الإعلامي في قضايا الهجرة، مع تطور الإعلام نفسه وأدواته وجمهوره، فقد" تغيّر مفهوم الإعلام وطبيعته في عصر العولمة حيث لم يعد مرتبطا بمخرجات وسائل الاتصال الجماهيري بل أصبح شديد الالتصاق بالمعلومات: المالية، والعلمية، والتكنولوجية، والطبية، والرياضية، والثقافية، والاجتماعية"[2] وصَنَع هذا الوضع الجديد للإعلام مناخا إعلاميا يتميز بالحريّة والجاذبيّة والجماهيريّة، ما جعل الهجرة وقضاياها وأنصارها المحتَمَلِين، في عالم واحد: يتيح لهم المعرفة والتواصل والحلم ومن ثمّ اتخاذ قرار الهجرة، وزيادة أعداد المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين، لنكون مرة أخرى، أمام وضع جديد ومعقّد للهجرة الحديثة.

1- المعهد الدولي للهجرة، جامعة أكسفورد، نحو منهج جديد لبحوث الهجرة الدولية، ص4.

2- نصر الدين لعياضي، فصل إشكالية الإعلام في عصر العولمة، وسائل الإعلام والمجتمع، ظلال وأضواء ، دار الكتاب الجامعي، العين ، 2004م

1- مفهوم الهجرة غير الشرعية:

نقسم هدا المفهوم إلى شقين الهجرة كمفهوم والهجرة غير الشرعية كظاهرة.

أ- مفهوم الهجرة :(Immigration) كلمة "الهجرة" في اللغة العربية، تشتق من الفعل "هجر" ويعني تباعد، و"هاجر" أي ترك وطنه، وقيل وهو في هذا المجال "هجر القوم" أي تركهم وانتقل إلى آخرين، و"الهجرة" عند الخروج من أرض إلى أخرى أو حتى انتقال الأفراد من مكان إلى آخر سعيا أي حرمه وقطعه، و"هجر الشيء" أي تركه وأعرض عنه[1].

انتقل الأفراد أو الجماعات بقصد الاستيطان في دولة أخرى خلاف دولتهم ، فإنهم يعتبرون Emigrants بالنسبة لدولتهم "دولة المنشأ"، ويعتبرون Immigrants بالنسبة للدولة الجديدة التي استوطنوا فيها "دولة المقصد"[2].

أما حسب تعريف منظمة الأمم المتحدة فهي انتقال السكان من منظمة جغرافية إلى أخرى، وتكون عادة مصاحبة، تغير محل الإقامة ولو لفترة محددة[3].

ب- مفهوم الهجرة غير الشرعية : (Irregular immigration) تعد الهجرة السرية أو غير القانونية أو غير الشرعية أو غير النظامية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أو في الدول النامية بآسيا كدول الخليج ودول المشرق، العربي، وفي أمريكا اللاتينية، حيث أصبحت بعض الدول كالأرجنتين وفنزويلا والمكسيك تشكل قبلة لمهاجرين قادمين من دول مجاورة، وفي أفريقيا حيث الحدود الموروثة عن الاستعمار لا تشكل بالنسبة للقبائل المجاورة حواجز عازلة وخاصة في بعض الدول مثل ساحل العاج وأفريقيا الجنوبية ونيجيريا.[4]

2- أسباب الهجرة غير الشرعية:

[1]- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، الجزء الثاني، القاهرة: مجمع اللغة العربية 1961، ص 1.

[2]- محمد بن أبي بكر: مختار الصحاح، جــ 4 ، القاهرة: المطبعة الأميرية، 1916، ص 2 .

[3]- محمد أعبيد الزنتاني إبراهيم، الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية، المكتب العربي الحديث، إسكندرية، 2008، ص 142.

[4]- سامي محمود وآخرون: "أوربا والهجرة غير المنظمة في مصر بين المسؤولية والواجب"، مركز الأرض لحقوق الإنسان، سلسلة حقوق اقتصادية، القاهرة ،2009 ، ص 7.

ISSN2543-3881 ________ ISSN: : 2661-7234

هناك من يرى أن ظاهرة الهجرة غير شرعية بقدر ما هي متعلقة بشخصية الأفراد أساسا، فهي تخضع لآليتين مسببتان لهاته الظاهرة، والتي تعتبر أهم تحليل معتمد، حيث تنطلق من إن هناك عوامل **طرد** و عوامل **جذب** هي التي تحدد وتفسر الظاهرة، مع الإشارة أن الهجرة السرية في اغلبها تتم بصورة عمودية من الجنوب إلى الشمال أكثر منها في الاتجاهات الأخرى .

أ- عوامل الطرد المهاجرين: فهي في الأساس متعلقة بالدول المصدرة للظاهرة وظروفها (دول الجنوب) والتي يمكن ذكر بعض منها على سبيل الإشارة لا الحصر:

- ارتفاع معدل النمو السكاني في دول الجنوب، مع غياب برامج تنموية ناجحة، و الذي بدوره ساهم في ارتفاع معدلات البطالة، وتدني فرص العمل وانخفاض معدل الأجور.

- البطالة والتهميش، التوزيع غير العادل للثروات، الرشوة، الفساد الإداري، البيروقراطية كلها عوامل تؤدي إلى فقدان الاعتزاز بالانتماء.

- أنظمة بعيدة عن الشعب وضعف التأطير الثقافي والسياسي وغياب دور هيئات المجتمع المدني .

- تغير المفاهيم و المصطلحات ، فالعلاقات الاجتماعية اليوم أصبحت ترتبط بثلاث نقاط أساسية مال، منصب ومصلحة أي سيطرة النزعة المادية كنتيجة لمفهوم العولمة و اقتصاد السوق .

- العولمة وفلسفتها في القضاء على الهوية الوطنية بالبلدان و جعل العالم يسير وفق الانتماء للوطن، وغياب الأمن والأمان و التضامن الاجتماعي .

- تشتت المجتمع في ظل تنامي و تفشي الظواهر السلبية والآفات الاجتماعية و انحراف أخلاقي كانتشار الإجرام والمخدرات و كذا صعوبة تحقيق الذات والوجود.

- كما لا ننسى دور الموقع فهو عنصر محفز لاستفحال الظاهرة فالجزائر مثلا تعتبر بلد عبور إلى معظم دول أوربا وأيضا المغرب بالتوجه نحو اسبانيا[1].

[1] - http://kanz-redha.blogspot.com/2011/05/blog-post_8384.html

– إضافة إلى ما تقدم، نجد البطالة كظاهرة اقتصادية بدأت بالظهور مع ازدهار الدول الصناعية، فالبطالة لم يكن لها معنى في المجتمعات الريفية التقليدية،و هو معدل يصعب حسابه بدقة، ذلك أن نسبة العاطلين تختلف حسب الوسط الحضري أو القروي، وحسب السن والجنس ونوع التعليم والمستوى الدراسي.

ب– عوامل الجذب للمهاجرين:أما عامل الجاذبية للعمال المهاجرين بشتى أصنافهم فيمكن معرفتهم من خلال عدة عوامل أبرزها:

– الحالة الاجتماعية للمهاجر فالمهاجر العائد إلى القرية أو البلدة التي ينتمي إليها قد تبدو عليه آثار الثراء والغنى من هدايا فخمة يأتي بها لأهله وفي مقدمتها سيارة فاخرة واستثمار عقاري، وهي مظاهر تشجعها وسائل الإعلام المرئية، فالطفرة التكنولوجية التي يشهدها العالم جعلت الجميع حتى الفقراء يقتنون أجهزة التلفاز وأجهزة الهوائيات التي تلتقط المحطات الفضائية المليئة بمظاهر الغنى والترف مما يساعد على الهجرة وركوب أهوال البحر وتحقيق حلم الرفاهية[1].

–القرب الجغرافي: وكمثال دول شمال إفريقيا التي تساعدها القرب الجغرافي في الحوض المتوسطي بينها وبين جنوب دول أوروبا خاصة تونس وليبيا لجهة إيطاليا، وبالتالي أصبح الانتقال من البعض نحو أوروبا أمرا يسير عبر البحر الأبيض المتوسط.

– هناك عوامل مشجعة على الهجرة ومصدرها الدول المستقبلة: فإن الهجرة غير الشرعية (الهجرة السرية) هي رد فعل طبيعي لغلق الأبواب أمام الهجرة الشرعية والسياسية التي تبنتها دول أوروبا في وجه المهاجرين خاصة من إفريقيا مما فتح المجال أمام الهجرة السرية التي أصبحت مشروعا مكلفا واستثمارا يقتضى تعبئة مصادر التمويل، وزوارق الموت، حتى أن البعض استغل هذه الظاهرة للربح وجني الثروات الطائلة مقابل ترك الشباب يلقون مصيرهم المجهول في البحر الأبيض المتوسط، ويزيد من محاولاتهم حتى لو تعرضوا إلى الموت خاصة إذا علموا أن بعض دول الاستقبال تطلب العمالة مما يحفز المهاجرين إلى الانتقال إليها رغم ما يحيط بهم من مخاطر[2]

– إن التطور الذي يعيشه الدول الأوروبية بالمقارنة مع دول جنوب المتوسط و تشجيع الاستثمارات، خلق مستوى اقتصادي جيد لهذه الدول ومعدلات كبيرة من الرفاهية لفائدة هذه المجتمعات.

[1]– عبد القادر رزيق المخادمي، الهجرة السرية واللجوء السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 25–26.

[2]– المرجع نفسه: ص 27.

ISSN: : 2661-7234ـــ ISSN2543-3881

– الحاجة إلى أيادي عاملة و ارتفاع نسبة الشيخوخة في الدول الأوروبية (القارة العجوز) نتج عنه نقص في اليد العاملة الشبابية، مما أدى إلى فتح وتوفير فرص عمل لهؤلاء المهاجرين، لاسيما أن لهم الاستعداد للعمل في كافة المجالات التي في الغالب يعزف المجتمع الأوروبي عن العمل فيها.

– تلجأ أسواق العمل إلى استيراد المهاجرين بسبب عدم قدرة العرض على تلبية الطلب، ونظرا لارتفاع الخط البياني للأجور، زد عليها سياسات التنمية الصحية، فنجد ارتفاع مطرد في معدل الأعمار، مما يؤدي إلى انكماش قوة العمل وزيادة أعداد الخارجين من سوق العمل[1].

– بالإضافة إلى دوافع أخرى ثقافية تتمثل في البحث عن ظروف دراسية ملائمة، استحال توفرها في البلدان المصدرة للهجرة، تتعلق بالبحث عن وسط ثقافي واجتماعي خال من التمييز الثقافي والعرقي ويوفر نفس الحظوظ لجميع الطلبة[2].

– دوافع سياسة: مثل السيطرة الاستعمارية لبعض الدول والتفرقة العنصرية، ومحاولة من بعض الدول لتحقيق حقها في تقرير مصيرها الواقع تحت الضغط بعد إغلاق كافة الطرق القانونية الشرعية و السلمية.[3].

3– أنواع الهجرة غير الشرعية

أ– أنواع الهجرة من حيث القائم بالهجرة: وتنقسم إلى ثلاثة أنواع[4]:

- الهجرة الفردية: هي التي تحمل الأفراد منفردين قريبا أو بعيدا من أمكنة سكنهم الأصلية للأسباب التي دفعتهم للهجرة.
- الهجرة الأسرية: وتتم عندما يقرر الفرد المهاجر عدم العودة إلى موطنه الأصلي والاستقرار في مهجره بصحبة أسرته.
- الهجرة الجماعية: وفيها يشترك مجموعة أفراد أو أسر، وهى غالبا ما تنجم عن الكوارث الطبيعية، قد تكون بهدف تحقيق مشروعات اقتصادية وتنموية وتخطيطية، وأحيانا تنجم عن الحروب والاضطرابات السياسية والأطماع الاستيطانية.

ب – أنواع الهجرة من حيث الكيفية: وتنقسم إلى نوعين هما[□]:

1– المرجع نفسه: ص 28.

2– جيلالي صاري، هجرة الجزائر بين نمو أوروبا، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، 2007، ص36.

3– حسين المحمدي بوادي، الإرهاب الدولي جريما ومكافحة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 49-50.

4– عبد القادر القصير، الهجرة من الريف إلى المدينة، دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب، دار النهضة العربية، بيروت، 1992، ص 105.

ISSN2543-3881 ______ ISSN: : 2661-7234

- الهجرة العمودية: ويقصد بها تلك الهجرة التي يهدف منها المهاجر إلى إحداث تغيير في مكانته الاجتماعية أو الاقتصادية أو كلتيهما، والسعي نحو ما يظنه الأحسن أو الأفضل.
- الهجرة الأفقية: وتعنى تغيير مكان الإقامة مع الاحتفاظ بذات العمل كأن ينتقل عامل من مدينة إلى مدينة ليلتحق بمعمل للنسيج أوسع من المعمل الذي تدرب فيه.

ج- أنواع الهجرة حسب بعد الزمن: وتنقسم إلى نوعين هما[1]:

الهجرة الدائمة: ويهدف المهاجر من ورائها إلى الإقامة الدائمة في المكان الذي يهاجر إليه، سواء أكان هذا المكان داخل الدولة أو خارجها، و الهجرة المؤقتة و التي يهدف المهاجر من ورائها للإقامة المؤقتة ثم العودة للوطن.

4- الهجرة غير الشرعية في المواثيق الدولية:

هناك جملة من الاتفاقيات الدولية الصادرة عن منظمة العمل الدولية والتي تجعل من أهدافها حماية حقوق العمال المهاجرين منها[3]، الاتفاقية الدولية رقم (143) لسنة 1975 بشان العمال المهاجرين (أحكام تكميلية) والتي دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 1978 و لم تصدق أي من الدول العربية عليها، وتركز هذه الاتفاقية على الهجرة غير المشروعة والجهود الدولية المطلوبة لمقاومة هذا النوع من الهجرة كما تركز أيضا على تحقيق المساواة في الفرص والمعاملة بين العمال المواطنين وغيرهم[4]، هذا ما حاولت وثيقة لاهاي حول الهجرة السرية المطروحة في سنة 2010 توضيحه بالإضافة لتطرقها لعدة جوانب ذات صلة بالموضوع نلخصها كمايلي :

- السياسة الأوربية إزاء الهجرة السرية بين المعالجتين الأمنية والتنموية.

- أسباب الهجرة السرية من الضفة الجنوبية إلى الضفة الشمالية للمتوسط.

- الهجرة السرية ومنظمات حقوق الإنسان.

---

[1]- على معمر عبد المؤمن، التكيف الاجتماعي والثقافي للمهاجرين في المجتمع الليبي، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ليبيا، 2006، ص 15.

[2]- عبد الباسط عبد المعطى وآخرون، السكان والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص 305 .

[3]- إلياس يوسف: دراسة تحليلية لأحكام الاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم .

[4]- المرجع نفسه، ص 10.

ISSN: : 2661-7234ـــ ISSN2543-3881

- دور منظمات المهاجرين في محاربة الهجرة السرية والمنظمات غير الحكومية في عمليات التوعية والتحسيس .

- الهجرة في وسائل الإعلام العربية والغربية.

5- مواجهة الهجرة السرية وحتمية التعاون الدولي:

تجسدت خطورة تعامل البلدان المتقدمة مع قضية الهجرة العالمية، في ما تضمنته الوثيقة الخضراء، التي صدرت عن الاتحاد الأوروبي، والخاصة بالتعاون الأوروبي من جهة، والتعاون مع دول شمال إفريقيا من جهة أخرى، مع قضية المهاجرين من زاوية مصالحها فقط، ومن زاوية أمنية بحته، وبالتالي تبني دبلوماسية الهجرة المنتقاة التي تجذب أصحاب المهارات والعقول من المهاجرين وترفض غيرهم من العمالة العادية.

و انطلاقا من هذا المؤشر، واعتبار أن الهجرة غير شرعية إشكالية مشتركة لكلا الطرفين، يحتم التعاون الدولي على أساس مشتركة يتفق عليها الطرفان:

- حماية الهجرة الشرعية ومساعدة المهاجرين الشرعيين من حيث الأجور والأحوال المعيشية، ومساواتهم الحقوق مع المواطنين.
- تعويض البلدان النامية من هجرة العقول والكفاءات منها إلى البلدان المتقدمة، والسماح بإيجاد صيغ لنقل خبراتهم وتطويرها إلى بلدانهم من أجل التنمية الاقتصادية بها.[1]
- تعاون الدول المصدرة والمستقبلة ودول العبور للهجرة غير الشرعية في تقنين هذه الهجرة وأخذ منها بأسلوب اقتصادي وليس بأسلوب عسكري.
- تنسيق التعاون الأمين على مستوى المعلومات والمعطيات لتفكيك الشبكات العامة في هذا الإطار، وتنمية التعاون بين مختلف الدول.
- تفعيل الاتفاقيات المبرمة بين الدول فيما يتعلق بالهجرة والتي تنص على تخصيص حصة من المهاجرين بصورة قانونية تستقبلها الدول المتوسطية المتقدمة.

[1] - عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره، ص 78.-81

ISSN: : 2661-7234 ـــــــ ISSN2543-3881

على أن لا تكون هذه الإجراءات ظرفية، وإنما تندرج ضمن إستراتيجية بعيدة المدى، تتطلب إصلاحات عميقة على مستوى دول المنبع ومساهمة مادية على مستوى الدول المتقدمة المستقبلة لليد العامة، وفي هذا السياق يمكن أن نشير إلى إعلان برشلونة، الذي شكل مقاربة شمولية تحتاج إلى إرادة وانخراط للدول الأوروبية المتوسطية لإنجاحها.

5-1- الشراكة السياسية والأمنية:

انعقد برشلونة مؤتمر في 27-28 نوفمبر 1995، والذي أعطى أولوية أمنية للتعاون السياسي، فالشراكة السياسية والأمنية ترتكز على مبدأ تحقيق الأمن والاستقرار، وإقامة منطقة مشتركة للسلام في المتوسط، وتعزيز الحوار السياسي، حيث وافقت جميع الدول المشاركة في مؤتمر برشلونة على تشجيع التعاون فيما بينها واحترام مبادئ القانون الدولي ومواصلة الحوار السياسي المنظم، وتعاهدت الدول المشاركة في المؤتمر على مجموعة من المبادئ نذكر منها:

أ- العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك وفق الالتزامات التي يمليها القانون الدولي.

ب- تطوير حكم القانون والآليات الديمقراطية داخل النظام السياسي، مع الاعتراف بحق كل الشعوب باختيار الأنظمة السياسية.

ج- احترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، وضمان ممارستها فعليا وشرعيا بما فيها حرية الرأي والتفكير، وحرية المعتقد والدين واحترام التنوع والتعددية في المجتمعات المتوسطية وضمانها وتشجيع التسامح بين المجموعات المتبادلة، ومكافحة مظاهر القصب والعنصرية.

د- تسوية خلافات الشركاء سلميا والامتناع عن التهديد أو استعمال القوة أو السيطرة على أراضي أي شريك آخر.

ه- وضع آليات للتعاون والتنسيق من أجل تعزيز الحوار السياسي حول منع الصراعات وإدارة الأزمات وتوطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الإرهاب ومكافحته.

و- المكافحة المشتركة للإجرام المنظم أو ضد انتشاره أو توسعه أو تنوعه ومحاربة آفة المخدرات بكل أشكالها[1].

أقرت الشراكة الأوروبية الاتفاقيات تندرج ضمن سياق المجالات التي أقرتها الشراكة الأوروبية المتوسطية في مؤتمر برشلونة 1995، والتي تتمثل في إقامة منطقة تبادل حر تدريجيا إلى جانب التعاون المالي والتكنولوجي وتحسين التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلد كما نجد أيضا هذا التعاون على المستوى السياسي والأمني وهو يهدف إلى تحديد منطقة مشتركة للأمن الاستقرار[1].

[1]- ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2010، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير 95 في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 97 العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2010-2010، ص 95-96.

5-2 الشراكة الأورو- جزائرية:

تم الإبرام والمصادقة الرسمية على الاتفاق في 22 أفريل 2002، ب فانس الإسبانية، كان مفاده وضع إطار جديد لتعميق العلاقات الثنائية، وتشجيع الروابط الاقتصادية والتجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وإنشاء هياكل مؤسساتية لتكثيف الحوار السياسي، وتدعيم التعاون في ميادين مختلفة.

ومن بين النقاط التي يتضمنها محور **السياسة والأمن** في إطار الشراكة الأورو-جزائرية ملف الهجرة ببعديه السياسي والاجتماعي، إذا اتفق كل من الاتحاد الأوروبي والجزائري على ضرورة تسهيل إجراءات تسليم التأشيرة في إطار القوانين الخاصة بالاتحاد الأوروبي، كما اتفقا على التعاون من أجل مراقبة الهجرة غير شرعية باستخدام جميع الوسائل في إطار احترام القوانين الدولية.

بالنسبة للمهاجرين الشرعيين في أوروبا، ستكفل لهم الشراكة الأمنية والاجتماعية ظروف سكنية مواتية وتعليم الأطفال والتأهيل المهني والحماية الاجتماعية والحرية الدينية والثقافية في قوانين الدولة المضيفة، وفي المحور الأولى من اتفاق الشراكة الخاص بالعمال المهاجرين فقد نصت المادة 68 على أنه "لابد أن يعامل العمال الجزائريين أو من دول أخرى بنفس التعامل الذي يطبق على الأوروبيين، وبدون تمييز أو تفرقة في حقوقهم المادية والمعنوية وكذلك العكس".

وفي إطار الشراكة جاء التأكيد على ضرورة تحقيق التعاون الوثيق تتعهد من خلاله الدول الأعضاء بإعادة استقبال رعاياها المقيمين بصورة غير شرعية في دول أخرى أعضاء في الشراكة، وإدماج الشرعيين منهم[2].

6- جهود الدولة الجزائرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

عملت الحكومة الجزائرية على تبني إستراتيجية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير قانونية، وفي إطار جهودها لمكافحتها تولي اهتماما كبيرا لتعاون الإقليمي والأورو متوسطي لتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع وذلك من خلال:

- التعاون مع الدول الأوروبية بترحيل المهاجرين السريين وتدعيم قدرات الحكومة الجزائرية في مجال التحكم في الهجرات.

---

[1]- أمال حجيج، إتحاد الأوربي كقوة معيارية في المتوسط: نقل المعايير في مجال "العدالة والشؤون الداخلية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011-2012، ص 190.

[2]- ختو فايزة، مرجع سابق ذكره، ص 154-155.

ISSN: : 2661-7234 ISSN2543-3881

- تطوير آليات مقاومة الشبكات التي تعمل في التهريب غير قانوني للبشر والاتجار بالأشخاص والبحث عن وسائل لتوفير المساعدات اللازمة للضحايا.
- تشجيع الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية في هذا المجال وتطبيقها بالصفة الفعلية وخاصة اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة.
- تطوير تعاون أكثر فعالية بين السلطات السياسية والأمنية والقضائية في مجال مكافحة المنظمات الإجرامية التي تسهم وتدعم الهجرة غير القانونية.
- على اعتبار أن الدافع الاقتصادي يعد من أبرز أسباب نزوح الشباب الجزائري إلى الهجرة الغير شرعية نحو أوروبا فقد عملت الجزائر في إطار مكافحته على تقليص نسبة البطالة، وذلك من خلال تفعيل

السياسة الوطنية لترقية التشغيل ومكافحة البطالة المصادقة عليها من قبل الحكومة سنة 2007[1].

- كما حاول المشرع الجزائري مكافحة الهجرة بوضع عدة نصوص لمكافحتها أهمها قانون الصادر سنة 2009 على المعاقبة بالحبس في حق كل من تورط في محاولة الهجرة غير الشرعية بالسجن لمدة قد تصل ستة أشهر.

– عقدت الجزائر عدة اتفاقيات إقليمية ثنائية في إطار التزامها بمكافحة الهجرة غير الشرعية، وتهدف إلى إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم وهي ما تسمى بعملية "إعادة التوطين" نذكر منها اتفاقية بين فرنسا والجزائر تم إبرام هذه الاتفاقية بتاريخ 2003/10/25، اتفاق بين ألمانيا والجزائر تم توقعيه ببون في 1997/02/14 والمصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي 63/06 المؤرخ في 2006/02/11.

- في إطار التنمية الاجتماعية والثقافية وضعت الحكومة استراتيجية وطنية لمحو الأمية والتي تهدف إلى خفض العدد الحالي للأميين بنسبة 50% من 2008 إلى 2012، كما تقوم الدولة بحملات تضامن مدرسية[2].

7– المعالجة الإعلامية لقضايا الهجرة بين المعالجة السلبية والبنائية للظاهرة :

أصبح الإعلام أكثر حريّة، وجماهيريّة، وانفتاحا على التكنولوجيا الحديثة، لذلك أصبح أكثر ارتباطا بالفئات العمرية المنفعلة بهذه الاتجاهات الإنسانيّة، وأقصد هنا بالذات الشّباب، لاسيّما مع تركز اهتماماتهم بصورة كبيرة على هذه المجالات. لقد أصبح فعلا"

[1] – ساعد رشيد، واقع الهجرة غير شرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خضر، بسكرة، 2011–2012، ص93–94.

[2] – ختو فايزة، مرجع سبق ذكره، ص 209–210.

من الصعوبة بمكان الفصل بين الإعلام، الترفيه، الثقافة. لقد أصبح التعليم والتثقيف يقدّم عبر الشاشة الصغيرة في قالب ترفيهيّ ولهويّ يشجع من هم خارج التغطية التلفزيونية على الالتحاق بالبرامج من خلال استخدام الهاتف أو شبكة الانترنت، كما أن "صفحة الواب" قد وفرت للمستخدم القيام بعدة أشياء في الوقت ذاته، كان القيام بها يتم بشكل منفصل قبل حين من الزمن[1].

إن أي معالجة إعلامية لقضايا الهجرات بكل أنواعها: المشروعة وغير المشروعة لا تستصعب معها الفئات الشبابية سيكون مصيرها التعثر والفشل. الأمر الجيّد والمفرح أن هناك دولا ومنظمات دولية وعت لضرورة إشراك الشباب في قضايا الهجرة، فقد تم مثلا توقيع مذكرة تفاهم بين منظمة الهجرة الدولية ووزارة القوى العاملة والهجرة بمصر والحكومة الإيطالية لتنفيذ مشروع "الحملة الإعلامية للقضاء على الهجرة غير المنتظمة من جمهورية مصر العربية"، وقد ركز مشروع هذه الحملة الإعلامية على الشباب بصورة كبيرة، عبر عقد اللقاءات المنظمة مع الشباب باستخدام الإستبيانات القياسية، بجانب المناقشات الجماعية المركزة معهم، وكل ذلك لتحقيق هدف واضح هو: الحد من ظهور حالات الهجرة غير المشروعة وتقليل مخاطرها، والتأثير بصورة إيجابية على اختيارات الشباب لفرص الهجرة وتحقيق فهم أفضل لحقائق الهجرة[2].

كما أن المعالجة الإعلامية في الحد من هذه الظاهرة تعتريها العديد من الاختلال وهذا ما ذهب إليه الباحث الأستاذ عبد الوهاب الرامي الذي عدد بعض مظاهر الخلل في تلك المعالجات الإعلامية بعدما برزت في الفترة الأخيرة انتقادات كثيرة للمعالجات الإعلامية لظاهرة الهجرة في العالم العربي، وركّزت هذه الانتقادات في الأساس على المحتوى الإعلامي، وفي هذا الاتجاه يرصده في الآتي[3]:

- تغطية موضوع الهجرة غير الشرعية من وجهة النظر الأمنية.
- الاكتفاء بما تنقله وكالات الأنباء، دون إنجاز أعمال ميدانية داخل البلدان التي تتجه إليها الهجرة غير الشرعية.
- كما نلمس جليا من خلال معظم التغطيات الإعلامية بأن التناول الإعلامي تغلب عليه الأبعاد الدرامية لمغامرات المهاجرين غير الشرعيين، لكنه يفتقد في غالب الأحيان إلى كشف بعض الأبعاد الخفية مثل دور شبكات الجريمة المنظمة التي تستغل أحلام الشباب وأوهامهم عن الفردوس الأوروبي ملاحظا الصعوبات المهنية والمخاطر التي يمكن أن تواجه وسائل الإعلام وخصوصا القنوات التلفزيونية عندما ترغب بإنتاج برامج خاصة عن هذا الموضوع"[4].

6- بعض الحلول لدعم الإعلام في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

[1]- حسام الدين صالح: رؤية إعلامية لقضايا الشباب والهجرة، دراسة منشورة، ص5.

[2]- مرجع سبق ذكره، ص.6 -15.

[3]- http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/bf7c45e186-3e-4ec9-b215-d8e750691b98

[4] -http://arabic.rt.com/forum/archive/index.php/t-51884.html

نورد مجمل الحلول في خلاصة التوصيات التي قدمها الباحث، حسام الدين صالح في رؤيته الإعلامية لقضايا الشباب والهجرة غير الشرعية في ورقته البحثية المنشورة على العنوان السالف الذكر حيث اقترح مجموعة من التوصيات نوردها فيما يلي[1]:

* إطلاع الشباب على فرص الهجرة المشروعة عن طريق تعريفهم بقوانين الهجرة في مختلف الدول ووسائل الحماية الذاتية وكيفية الاتصال بالمؤسسات التي توفر المساعدة للمهاجرين بالخارج[2].

* التعرف على مستوى وعي محبي الهجرة بالهجرة غير المشروعة، وتهريب المهاجرين، ومدى القدرة على تحديد العادات المرتبطة بكيفية توظيف المعلومات لدى المجموعات المستهدفة منهم .[3]

* الاستفادة من المنابر الدينية في التوعية بقضايا ومشاكل الهجرة، فالمنبر الديني هو أيضا منبر إعلامي لديه جمهوره النوعي والغفير، ولو أخذنا مثلا (منبر الجمعة) في عالمنا العربي والإسلامي لأدركنا حجم التأثير الذي تقوم به (خطبة الجمعة)، ولن يخفى على المتابع، التأثير الكبير ليوم الجمعة في نجاح ثورات الربيع العربي.

*تفعيل شبكات العلاقات الشبابية المتصلة بالهجرة، ولا سيما الشباب الإعلامي.

تكوين شبكة رابطة للإعلام خاصة بظاهرة الهجرة، تنضوي تحتها كل الإصدارات الإعلامية والبحثية المختصة بالهجرة، مثل:(نشرة الهجرة الدولية، ومجلة آفاق الهجرة (السودان)،.. إلخ)، ويجمع هذا الاتحاد بين الإعلاميين المهتمين بالهجرة، وإقامة دورات تدريبية لأعضاء هذه الشبكة لإثراء معلوماتهم وتقوية مهارتهم لمتابعة التطورات الهجرية المستمرة.

* تصميم موقع إنترنت متخصص في الإعلام الخاص بالظاهرة، يكون ذا صلة بكل شبكات التواصل الاجتماعي.

* تصميم دليل عربي للصحفيين لتغطية الهجرة لتفادي الصور النمطية والمساعدة على إيجاد المصادر والأخلاقيات الصحفية أثناء تغطية الهجرة كما يمكن للدليل أن يحتوي على تحليل شامل لتاريخ الهجرة وقائمة بالمصادر المفيدة للصحفيين مثلما نشر المركز الدولي

[1]– حسام الدين صالح: مرجع سبق ذكره، ص18.

[2]– وزارة القوى العاملة والهجرة، مصر، مشروع حملة إعلامية للقضاء على الهجرة غير المنتظمة.

[3]– المصدر السابق.

ISSN: : 2661-7234ـــ ISSN2543-3881

للصحفيين أخيراً دليل "تغطية الهجرة" والذي يعد مصدراً مفيداً لتطوير مهارات الصحفيين في تغطية أخبار الهجرة حيث تمت كتابة الدليل من قبل الصحفيين المخضرمين ستيفين فرانكلين وتيريسا بوينتي، الذين يمتلكان خبرة كبيرة في تغطية القضايا المتعلقة بالهجرة والمهاجرين. ويتوفر الدليل حالياً باللغتين الانكليزية والاسبانية. وإن لم نستطع ان نقوم بهذه الخطوة – التي أعتقد أنه لا غنى عنها- بإمكاننا العكوف على ترجمة هذا الدليل إلى العربية، وهذا هو أقل القليل[1].

* مد جسور الحوار بين إعلاميين عرب وأوربيين لمناقشة طريقة تناول الهجرة في وسائل الإعلام.

* استحداث جائزة سنوية لأفضل الأعمال الإعلامية حول الهجرة.

* الاستفادة من وسيلة الحملات الإعلامية المنظمة جيدا، واستشارة الشباب في تصميم مشروع هذه الحملات.

* توثيق الصلة بين الإعلام والفنون، والإعلام والأدب، للوصول إلى نتائج مؤثرة في متابعة مشاكل الهجرة والوعي بها، والكشف عن المعلومات المهمة لاتخاذ (قرارات حلول) مناسبة وناجعة.[2]

خاتمة:

إن مناقشة ظاهرة الهجرة غير شرعية ودور الإعلام في التوعية بمخاطرها والحد من امتدادها، له أبعاد على الشباب والقصر وكذلك النساء خاصة وأن هذه الفئة تعد أهم فئة يرتكز عليها بناء المجتمع، وينبغي علينا الوقوف حيال ما تمثله هذه الظاهرة التي امتدت جذورها في الأوساط العربية عامة والجزائر خاصة لتمس الدول الأوروبية بدورها، ولا شك أن الهجرة غير الشرعية أصبحت تمثل ظاهرة اجتماعية بفعل تداخل عناصرها ومتغيراتها، الأمر الذي يتطلب تدخلا إعلاميا ودوليا من قبل وسائل الإعلام المختلفة للتوسع في فهم هذه الظاهرة الاجتماعية من حيث دوافعها وأهدافها ومعطياتها البنائية الشاملة في أوجهها الاجتماعية والثقافية لمحاربة هذه الظاهرة وما تصبه من آثار على أطرافها، خاصة وأن هؤلاء المهاجرون يواجهون عالما جديدا في مفرداته الثقافية ومعانيه، إلا أن وسائل الإعلام الجزائرية لا تقوم بهذا الدور المنوط بها لمكافحة والحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية بل تمارس سياسة التهويل

1- حسام الدين صالح: مرجع سبق ذكره، ص18.

2- المرجع نفسه، ص19.

ISSN: : 2661-7234 ___ ISSN2543-3881

والترهيب بإعطاء نسب وإحصاءات وحالات عن الظاهرة فقط دون التوسع في طرح القضية على الساحة الإعلامية أو إقامة ندوات أو مؤتمرات تحسيسية.

قائمة المراجع:

الكتب

1. إلياس يوسف، دراسة تحليلية لأحكام الاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.
2. جيلالي صاري، هجرة الجزائر بين نمو أوروبا، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، 2007.
3. حسام الدين صالح، رؤية إعلامية لقضايا الشباب والهجرة، دراسة منشورة.
4. حسين المحمدي بوادي، الإرهاب الدولي جريما ومكافحة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2007.
5. سامي محمود وآخرون: "أوربا والهجرة غير المنظمة في مصر بين المسؤولية والواجب"، مركز الأرض لحقوق الإنسان، سلسلة حقوق اقتصادية، القاهرة، 2009.
6. عبد الباسط عبد المعطى وآخرون: السكان والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994.
7. عبد القادر القصير: الهجرة من الريف إلى المدينة، دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى ال0مدن في المغرب، دار النهضة العربية، بيروت، 1992.
8. عبد القادر رزيق المخادمي، الهجرة السرية واللجوء السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
9. على معمر عبد المؤمن: التكيف الاجتماعي والثقافي للمهاجرين في المجتمع الليبي، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ليبيا، 2006.
10. محمد أعبيد الزنتاني إبراهيم، الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية، المكتب العربي الحديث، إسكندرية، 2008.
11. محمد بن أبي بكر: مختار الصحاح، الجزء الرابع، القاهرة: المطبعة الأميرية، 1916.
12. نصر الدين لعياضي، فصل إشكالية الإعلام في عصر العولمة، وسائل الإعلام والمجتمع: ظلال وأضواء، دار الكتاب الجامعي، العين ، 2004م.

مذكرات:

ISSN2543-3881 ـــــــ ISSN: : 2661-7234

1. أمال حجيج، إتحاد الأوربي كقوة معيارية في المتوسط: نقل المعايير في مجال "العدالة والشؤون الداخلية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011-2012.
2. ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2010، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير 95 في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 97 العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2010-2010.
3. ساعد رشيد، واقع الهجرة غير شرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خضر، بسكرة، 2011-2012.

المعاجم:

1. مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، الجزء الثاني، القاهرة: مجمع اللغة العربية 1961.

مقالات:

1. المعهد الدولي للهجرة، جامعة أكسفورد، نحو منهج جديد لبحوث الهجرة الدولية.
2. وزارة القوى العاملة والهجرة، مصر، مشروع حملة إعلامية للقضاء على الهجرة غير المنتظمة.

المواقع الإلكترونية:

1. http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=90820#.VxWO0NThDIU
2. http://www.aljazeera.net
3. http://kanz-redha.blogspot.com/2011/05/blog-post_8384.html
4. -215-b9ec4e-186-3e45c7http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/bf 98b750691e8d
5. .html51884http://arabic.rt.com/forum/archive/index.php/t-

ISSN2543-3881 ______ ISSN: : 2661-7234